



كلية الحقوق  
جامعة الإسكندرية

المعارضة السياسية  
دراسة مقارنة  
بين  
القانون الوضعي و الشريعة الإسلامية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق  
مقدمة من  
إنتصار منصور محمود على عبد الجواد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

رمضان على السيد الشرنباصي

أستاذ الشريعة الإسلامية

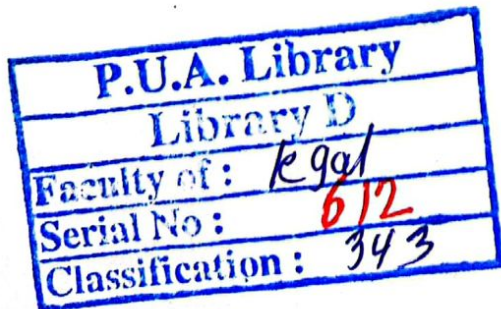
10A بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور

ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام

بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



٢٩٢-٥١٤٣٢

## مستخلص الرسالة

فى

(( مائتى كلمة ))

لا شك أن قضية التزام الفرد بطاعة السلطة و القانون شغلت الفكر السياسى منذ عدة قرون ، و عبر تلك القرون بذلت العديد من المحاولات من اجل الإجابة عن التساؤلات التى تثيرها هذه القضية . وكان من نتيجة ذلك أن نجح الفكر السياسى فى بعض المجتمعات فى الوصول إلى نظرية فى الحكم و السياسة تعترف للأفراد بحق المعارضة السياسية وفقا لأصول و شروط يحددها القانون . فأصبح من جوهر الديمقراطية احترام آراء و أشخاص الخصوم السياسيين ، و الإيمان بإمكانية تعاونهم فى تحقيق بعض الأهداف العامة .

فالمعارضة وجدت فى العالم منذ القدم ، ذلك لأنه منذ اختلفت العقول ، وجدت المعارضة و لكنها لم توجد بمعناها السياسى المعاصر ، إلا فى الحقبة التى نشأ فيها البرلمان الانتخابى الدستورى ، و منذ أن أصبح الاعتراف بشرعية المشاركة الشعبية فى الحكم أمرا مسلما به .

إن فكرة المعارضة السياسية ، ليست من خلق الفكر الغربى وحده ، ذلك أن الفكر السياسى الإسلامى قد أوجد معالجة لقضية المعارضة من خلال أدلة شرعية مستمدة من أصول الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم ، و السنة النبوية ، تدعم المعارضة وفقا لشروط و ملائمت معينة . و من ثم فإن الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب الوسائل العصرية للمعارضة السياسية فى إطار مقاصد الشريعة ، بل إنها قدمت ضوابط و ضمانات أكثر فاعلية و نفاذا ، وذلك فى مواجهة التصور الغربى لهذه الوسائل .

إن ما وصلت إليه المجتمعات الإسلامية اليوم من جمود و انكسار و تراجع ، يرجع إلى غياب المراقبة و التصحيح و تراكم الأخطاء و تضخم الفساد و استبداد الحكام و غياب الفكر الإسلامى الإصلاحى .